التأثير والتأثر بين اللغة والدّين دوافع وأسباب

د. عز الدين أحمد عبد العالي*

الحمد لله الذي جعل كلامه مفتاحاً للعلوم كلّها، وجعله أساساً رابطاً ومكملاً لها، وأصلي وأسلم على خير داعٍ للهدى، وصحبه مصابيح الدّجى، أما بعد:

فهذه وريقات حاولت فيها الإيضاح لنفسي ولقارئها مدى التأثير والتأثر الواضح والجليّ بين اللغة والدّين متمثلاً في أصول الفقه الإسلامي، وأصول النحو العربي، وذلك لإبراز مدى الترابط والتواصل والتداخل بينهما، فلا غنى لأحدهما عن الآخر؛ لأنه لا يمكن أن توجد غاية بدون وسيلة؛ هذا من وجهة نظري المحدودة؛ وقد تبادر في ذهني طرح سؤال لإبراز هذا الموضوع وإيضاحه، ألا وهو: أيهما أصلٌ؟ وسأحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال:

مدخل للموضوع، ونقطتين هما:

الأولى: أصول الفقه الميلاد والأسباب.

الأخيرة: أصول النحو الأوليات والنضوج.

القرآن الكريم هو معجزة الإسلام الخالدة التي انبثقت منه كل العلوم والمعارف الإسلامية، فهو الدافع الرئيس للبحث والاستقصاء، حيث توسعت بفضله المدارك وتفجرت العلوم لخدمته، قصد استكشاف تشريعاته ومعانيه وأساليبه، فكان بحق النص المحوري في الثقافة العربية الإسلامية، فما من علم إلا وكان القرآن الكريم المحور الذي يتحرك حوله بإيحاء منه، سعياً إلى فهم نصوصه وسبر أغواره والتعبير عن حقائقه، فكل أدلى بدلوه ليستخرج ما يعالج قضاياه ومسائله إلى درجة جعلت هذا المحور أساسًا للدّين الإسلامي، ومنطلقاً منه، فقيل:"من أحب الله، أحب محمداً ﷺ، ومن أحب الرسول

* قسم اللغة العربية – كلية التربية – جامعة مصراتة .

العربي، أحب العرب، ومن أحب العرب، أحب العربية التي نزل بها أفضل الكتب، على أفضل العرب والعجم، ومن أحب العربية عني بها، وثابر عليها وصرف همته إليها" [1].

فجاء ميلاد علم النحو بشكل عام خدمة للنص القرآني وكذلك بقية علوم اللغة، فلذلك لا يمكن لأحدٍ أن يفصل بين اللغة والدّين بشكل خاص؛ لكونهما مكملين لبعضهما، فقد حفظ الله تعالى هذه اللغة بحفظه لدستور هذه الأمة وهو الذّكر الحكيم، حيث قال وهو أصدق القائلين: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[2]، فكانت اللغة محفوظة بحفظه، وكانت هي الخادم لهذا الذّكر والدّين بصفة عامة، فتطورت ونمت وتوسعت به، وسارت اللغة والدّين في طريقين متساويين، فكان النحو من أشدّ العلوم اتصالاً بالعلوم الشرعية، فبه يتم التصحيح والضبط والتقعيد والتعليل لإظهار النص، وبه أيضاً تكون سلامة اللغة وحفظ اللسان من الولوج في اللحن، فلهذا نص الرازي على إتقان معرفة اللغة والنحو والتصريف، حيث قال:"اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية؛ لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بدّ من معرفة أدلتها، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلّة، ومعرفة الأدلّة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقف على الواجب المطلق، وهو مقدور للمكلّف فهو واجب، فإذن معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة"[3]، بل الأظهر من ذلك والأبين؛ أن علم العربية علم محتاج إليه في معرفة كنه باقي العلوم، فكأنه نقطة ارتكاز لكل العلوم الإسلامية؛ لأن من خلاله يصل المجتهد أو المفسر لآيات الله إلى معرفة معاني الألفاظ ودلالاتها، ليصدر أحكامه وفتواه، أو يبين سياق الآيات وربط النص بسابقه أو غيره من الآيات، وتأكيداً لهذا يقول الزمخشري:"وذلك أنهم لايجدون علماً من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها، إلا وافتقاره إلى العربية بيّن لا يدفع، ومكشوف لا يتقنَّع، ويرون

الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين"[4]، فربط بين معرفة العلوم الإسلامية والمعرفة بعلم العربية؛ لأن كلاً منهما محتاج إليهما في استظهار ومعرفة ما خفي من معانِ الألفاظ، مفردة، ومقرونة في سياقها، وكان الإعراب هو أسمى الغايات، ومكمن معاني السياق للكلمات، وأداة التفريق في تساوي الحالات، وفي هذا يقول ابن قتيبة:"ولو أن قائلاً قال: هذا قاتلٌ أخي بالتنوين، وآخر قال: هذا قاتلُ أخي– بالإضافة– لدلّ التنوين على أنه لم يقتله، ودلّ حذف التنوين على أنه قد قتله"[5].

ومن خلال ما ذكر نستطيع الحكم على مكانة اللغة من بين سائر العلوم الأخرى وعمق علاقتها مع العلوم الشرعية؛ لأن العلاقة بينهما علاقة الوسيلة بالغاية، أو الوعاء بالمحتوى، ولا يمكننا الوصول إلى الغاية من غير وسيلة، كما لا يمكننا أن نحفظ أي سائل أو مائع في وعاء مكسور، لذلك اختار الله تعالى هذه اللغة من بين لغات العالمين؛ لتكون وعاءً لكلامه الخالد؛ فقد قال تعالى: ﴿**اللَهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاَتِهِ**﴾[6] إنساناً وزماناً ومكاناً ولغةً.

أصول الفقه الميلاد والأسباب:

لقد كان التأثير والتأثر بين هذيْن العلميْن واضحاً وجليًّا، وقد نتج عن هذا الاختلاط والمشاركة مصنفات ومؤلفات عديدة ومتعددة انتحى فيها الفقهاء منحى النحاة وسلكوا مسلكهم، من بينها: الوجيز للغزالي، وشرحه الكبير للرافعي، والروضة للنووي، والمهذب للشيرازي، والعدة في شرح العمدة لبهاء الدين المقدسي، والصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية للطوفي الصرصري، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية لعبد الرحيم بن الحسن الأسنوي 772هـ، ومنها ما صنف حديثاً، مثل: أثر اللغة في اختلاف المجتهدين لعبد الوهاب طويلة، وأثر العربية في

استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية لخلف العيساوي وأثر الأحكام النحوية في الفروع الفقهية دراسة نظرية تطبيقية لمحمد أحمد العروسى، وغيرها من المؤلفات التي تناولت الأحكام الفقهية من منظور لغوي لتأكيد مدى التلاحم والتوافق بين العلمَين.

كما أظهر بعض النحاة هذا الاتجاه فيما ألفوه ودونوه، إلا أن النحاة كانوا أكثر اقتباساً وانتهاجاً لمنهج الفقهاء وبخاصة في علم أصول النحو، فقد "سبق الفقهاء وذلك منذ أواخر القرن الثاني الهجري إلى تدوين أصولٍ للفقه تستخرج منها الأحكام الشرعية، وتتقرر على أساس منها مناهج الاستنباط وضوابط الاجتهاد"[7]، وقد كانت المحاولات الأولى لتدوين الأصول النحوية متأخرة بزمن ليس بالقصير عن تدوين الأصول الفقهية؛ وذلك لأن النحو "كان في بدئه وليد التفكير في القرآن وشيوع اللحن على ألسنة الناس"[8]، وهذه الفترة يرجعها الباحثون إلى أنها كانت "في القرن الرابع الهجري وما تلاه من قرون"[9]، فكتب له التطور والنماء والاتساع الواضح الذي يظهر جلياً ويلتمس في جميع فروع هذا العلم، منذ قرن النشأة وما أعقبها من قرون، ومع هذا فإن التقدم الزمني للأصول الفقهية يظهر أثرها في مشاكلة أصول النحو لها، وذلك باتباع النحاة طريق الفقهاء ونهج منهجهم في جميع ما يتعلق بهذا العلم من أصول وفروع، لذلك يقول طاهر حموده:"فحاولوا أن يحاكوهم في ذلك، بأن وضعوا للنحو أصولاً تشبه الأصول التي وضعها الفقهاء للفقه"[10].

ولا أريد أن أتوسع بذكر بدايات كل من العِلْمين؛ أصولي الفقه والنحو؛ وذلك لكونه لا يَخْلُو مصنف في أحدهما، إلا وتناول المحققون أو الباحثون فيه بداياته، وعلى يد من كانت البداية فيه، وكيف كانت مما يدعونا إلى التكرار، وسأقصر كلامي في موضوعي هذا على أول اللبنات التي وُضعت فيه، وعلى يد من كانت، جاعلاً نصب عيني قول أحد الباحثين بأن: "أصول النحو من حيث هي مبادئ وتطبيقات قديمة قدم علم النحو؛ لأن القبول والرفض والترجيح والقياس وما إلى ذلك كله يرجع إلى أصول إن لم تكن مكتوبة فهي معلومة مقررة يرجع إليها النحاة، فتقسيم النحاة العرب إلى قبائل

متباينة في الفصاحة منها ما يقبل كلامه، ومنها ما يرد، وامتحان العربي لقبول كلامه أو رفضه، والقياس ومقدار النصوص التي يخوّل القياس عليها، وتضعيف النصوص وتشذيذها، كل ذلك من صميم علم أصول النحو، وكتاب سيبويه ملئ بهذه الأصول"[11]، فكان هذا العلم متأصلاً وموجوداً مع الانطلاقة الأولى لهذا العلم إلا أنه لم يُجعل أصلاً ، أو لنقل لم تتوفر السبل أو الوسائل لجمعه وجعله أصلاً يُرجع إليه، بل بقي كقاعدة عامة بين أرباب هذا العلم، مجعولة لقبول أو لرفض أي مادة لغوية، ويرجع طاهر حمودة أن الذي جعل النحاة يسلكون مسلك الفقهاء في هذا العلم ويتتبعون خطاهم هي دوافع وأسباب أحاطت بهم، وحصر أهمها في دافعين اثنين:

الأول: دافع اجتماعيٌ.

الثاني: دافع علمي.

ويقول في توضيحه للدافع الأول:"فإذا نظرنا إلى الدافع الاجتماعي فلابدّ أن نذكر أن الفقهاء كانوا يتبوؤون في البيئة الإسلامية مكانة مرموقة، كما كانت طبقتهم تمثل طبقةً عُليا لها دورها الخطير وكيانها الممتاز في المجتمع آن ذاك، هذه المكانة الاجتماعية قد فرضها اعتماد الدولة في تشريعاتها وتنظيماتها على اجتهاد هؤلاء الفقهاء وفتاواهم" [12].

ويوضح الدافع الثاني بقوله:"ولقد كان تولي القضاء مقصوراً بطبيعة الحال على هؤلاء الذين أوتوا نصيباً من العلوم الفقهية، وللقضاء في الإسلام منذ نشأة الدولة الإسلامية مكانة أدبية واجتماعية راقية، هذه المكانة الراقية التي فرضتها ظروف مختلفة لم ينعم بعد بها كثيرون من دارسي العربية وعلمائها"[13]، إلى درجة جعلتهم يفاخرون بمكانتهم على النحاة قائلين:"علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغاية صار معلماً، والفقه إذا عرف منه جملةً صار قاضياً"[14] وهذا القول لا ينقص مكانة أهل اللغة والمؤدبين، فهم أرفع مكانة وأجل قدراً؛ كما قال المأمون للفراء وهو مؤدب لابنيه:"فليس يكبر الرجل وإن كبر عن ثلاث: عن تواضعه لسلطانه، ووالده، ومعلمه العلم"[15].

فمن خلال ما سبق تتضح لنا المكانة التي تمتع بها القضاة والتي حرم منها النحاة أو كثيرون منهم على أقل التقدير، فذلك الدافعان اللذان ذكرهما طاهر حمودة هما من أجلّ الأسباب التي دفعت النحاة لأن يسلكوا مسلك الفقهاء واستعارة خطّة سيرهم وأصولها، وإن كان الفقهاء قد سبقوهم في نقل أبواب كثيرة من النحو كان لها التأثير الأكبر في الفقه، من بينها: أسلوب الشرط، والاستثناء، وعطف النسق، وحروف الجرّ، وبعض حروف المعاني الأخرى، وبعض الظروف، ولو استعرضنا ما تعج به كتب الفقه من مسائل خاصة في بابي الطلاق والعتق لوقفنا على أبواب النحو مبثوثة فيها، كما فعل هذا النحاة، وذلك باستعارة مصطلحات الأصول الفقهية في هذا العلم الجديد، إثباتاً منهم لمدى عمق الاتصال والتداخل بين هذيْن العِلْمين فلا يمكن الفصل بينهما، ويظهر هذا من خلال مظاهر التأثير بينهما والتي حصرها محمود نحلة في ثماني نقاط هي:

1ـ العناية البالغة بالنصوص جمعاً واستقصاءً، والحرص الكامل على سلامتها بما وضعوا لها من حدودٍ زمانية ومكانية، وضوابط لنقد النص سنداً ومتناً.

2. المصلحة في أصول الفقه غاية تلخصها عبارة "لا ضرر ولا ضرار"، وأصول النحو "لا خطأ ولا لبس"، فهما يستمدان من مصدر واحد هو المنهج الإسلامي .

3ـ قضية الأصل والفرع التي شغل بها النحاة وافدة عليهم من أصول الفقه، فقد سبق إليها أبو حنيفة وأصحابه .

4 . أثر العلة الأصولية في العلة النحوية أظهر من أن تنكر .

5 . تأثر النحاة بالأصوليين في تعريف الأبواب النحوية وتحديد المصطلحات .

6 . تقسيم الحكم النحوي وفق تقسيم الحكم الفقهي .

7 . أخذ النحاة عن الأصوليين ما ارتضوه من قواعد وضوابط للترجيح .

8 . نقل النحاة طرق الاستدلال وما يتصل بالأصول العامة من أصول الفقه[16].

ومن خلال مكانة علماء العِلْمين فقد نقلت لنا كتب التراجم عدداً من المناظرات التي دارت بين أقطاب العِلْمين، دلالة على أنه لا غنى لأحدهما عن الآخر، فكل منهما متمم لقرينه، ومن بينها على سبيل الذكر لا الحصر: ما دار بين الكسائي النحوي الكوفي وأبي يوسف الفقيه الحنفي غير مرّةٍ؛ نذكر منها ما تناقلته المصادر، وهو أن الرشيد:"كتب في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة: أفتنا حاطك الله في هذه الأبيات:

فإن ترفقي ياهند فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم
فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثاً ومن يخرق أعق وأظلم
فبيني بها إن كنت غير رفيقة وما لامرئ بعد الثلاث مقدم

فقد أُنشد البيت "عزيمةٌ ثلاثٌ" بالرفع، و"عزيمةٌ ثلاثاً" بالنصب، فبكم تطلق بالرفع؟ وبكم تطلق بالنصب؟ قال أبو يوسف: هذه مسألة فقهية نحوية، إن قلت فيها بظني لم آمن الخطأ، وإن قلت، لا أعلم، قيل لي: كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا؟ ثم ذكرت أن أبا الحسن علي بن حمزة الزيات معي في الشارع، فقلت: ليكن رسول أمير المؤمنين بحيث يكرَم، وقلت للجارية: خذي الشمعة بين يديّ، فدخلت إلى الكسائي وهو في فراشه، فأقرأته الرقعة فقال لي: خذ الدواة واكتب: أما من أنشد البيت بالرفع، فقال: عزيمةٌ ثلاثٌ، فإنما طلقها واحدة وأنبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاثة، ولا شيء عليه؛ وأما من أنشد عزيمة ثلاثاً – بالنصب – فقد طلقها وأبانها؛ لأنه كأنه قال: أنت طالق ثلاثاً، وأنفذت الجواب، فحُملت إلى آخر الليل جوائز وصلات، فوجهت بالجميع إلى الكسائي"[17]. وبين الفراء ومحمد بن الحسن الفقيه[18]، كما نقل عن الجرمي قوله:"أنا مذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه"[19] وما نقل عن السيرافي بأنه "أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة فما وجد له خطأ، ولا عثر منه على زلّةٍ"[20]، كما نقل عن ابن الحداد المصري أنه "كانت له ليلة في كل جمعة يتكلم فيها عنده في مسائل الفقه على طريق النحو،

وكان أبو جعفر النحاس النحوي المصري المشهور لا يدع حضور هذا المجلس"[21]، وغير هؤلاء كثير ممن تزخر بهم كتب التراجم التي لا يسع المقام لذكر ما تناولته، وهذا من أكبر الأدلة وأوضحها على مدى التوافق والتواصل بين اللغة والعلوم الإسلامية الأخرى، فالقاضي محتاج للغة كما المفسر والمحدث، فهي أداة التواصل بينهم وبين السامعين.

أصول النحو أوليات ونضوج:

لقد حاز الفقهاء فضل السبق في تدوين أصول الفقه وتأصيل أصوله وتفريع فروعه وما ترتب عليهما من استحداث منهج واستخدام مصطلحات لهذا العلم الجديد، فلما رأى النحاة هذا البناء "بهرهم ذلك المنهج الرائع الذي ظهر في البيئة الفقهية والذي عرف بأصول الفقه، فتناولوه بالدراسة وتأثروا به وحاولوا نقله إلى بيئتهم النحوية"[22]، والتي كانت وليدة الحاجة في وقتها، فلولا ظهور اللحن وتفشيه لما كانت ولما ظهرت، وبعد هذا الظهور والولادة ظلت محدودة ومحصورة إلى أن شاء الله تعالى لها الاتساع والعموم، فنمت وتطورت وكثر مريدوها، وبدأت حركة التأليف فيها وشهدت حركة لامثيل لها في الإبداع والتطور والاقتراض من العلوم السابقة عليها، ولم ينكر رجالها اقتراضهم أوسيرهم على غرار خطى من سبقهم في التدوين كما في كتب اختلافات النحاة، وأصول النحو، ومن أبرز ما استعاره النحاة من مصطلحات فقهية كانت مستعملة في ثنايا كتب العلمين، وتناولها أربابهما والمتعاطين لهما بالتأليف أو الشرح، نذكر:

1 . التعليق: ويستعمل في النحو عند إبطال عمل ظن وأخواتها، لفظاً لا محلاً لتصدر ما له الصدارة، وعند الفقهاء هو مأخوذ من قولهم"امرأة معلقة" أي مفقودة الزوج فهي كالشيء المعلق لا معها الزوج لفقده، ولا مطلقة فتقدر على الزواج[23].

2 . النسخ: وهو عند الفقهاء إبطال العمل بالحكم الشرعي بدليل متراخ عنه، يدل على إبطاله صراحة أو ضمناً إبطالاً كلياً أو جزئيا لمصلحة اقتضته، وعند النحاة رفع حكم المبتدأ والخبر والإتيان لهما بحكم جديد بسبب دخول النواسخ[24].

3 . الرخصة: وهي عند الفقهاء ما شرعه الله تخفيفاً من الأحكام على المكلف في حالات خاصة تقتضي هذا التخفيف، وعند النحاة ما جاز استعماله لضرورة الشعر، كصرف مالا ينصرف، وقصر الممدود، أو مد المقصور[25].

4 . الواجب: وهو عند الفقهاء ما طلب الشارع فعله من المكلف طلباً حتماً، وعند النحاة ما لايجوز خلافه[26].

5 . الجائز: وهو عند الفقهاء المباح، أو ما خير الشارع المكلف بين فعله وتركه، وعند النحاة ما جاز فيه وجهان أو أكثر[27].

6 . الأصل: عند الفقهاء ما ورد بحكمه نص، وعند النحاة المقيس عليه[28].

7 . التعدية: عند الفقهاء للحكم الشرعي الذي ثبت بالإجماع على خلاف بينهم، وعند النحاة وصف للفعل الذي يتجاوز رفع الفاعل إلى نصب المفعول به بنفسه[29].

8 . الحجة: عند الفقهاء الدليل الشرعي من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ أو من الإجماع أو القياس أو الاستحسان أو المصلحة المرسلة أو العرف أو الاستصحاب أو شرع من قبلنا أو مذهب الصحابي على خلاف في هذه الأدلة[30]، وعند النحاة هي الدليل من القرآن الكريم أو الحديث، على خلاف[31] أو من كلام العرب أو من الإجماع أو القياس أو الاستصحاب أو الاستحسان أو الاستقراء، وغيرها.

9 . المانع: ما يلزم من وجوده عدم الحكم أو بطلان السبب، وعند النحاة كما هو عندهم، مثل تقدم الخبر عن المبتدأ مع عدم وجود مانع[32].

10 . الشرط: وهو عند الفقهاء ما يتوقف وجود الحكم على وجوده، ويلزم من عدمه عدم الحكم، وعند النحاة تعليق شيء بشيء بحيث لا يوجد الثاني إلا بوجود الأول غالباً نحو: من يزرع يحصد، ومن غير الغالب نحو: إن كنت خطيباً فأنا شاعر، وإن كنت

تمييزاً فأنا من قريش، ففي هذه الأمثلة ونحوها لا يتوقف وجود الجواب على وجود الشرط"[33].

أما حركة التأليف بالنسبة لهذا الأخير، فإنها مرت بمراحل متعددة فهناك إرهاصات أولى سبقت ما وصل إلى أيدينا، إلا أننا لم نقف عليها إلا من خلال ما أثبته المتأخرون عنهم في كتبهم، ومن ذلك كتاب "المقاييس"، لأبي الحسن الأخفش، الذي ذكره ابن جني في مقدمة "الخصائص" عند تطرقه لذكر من حمل لواء التأليف في الأصول النحوية، حيث قال:"على أن أبا الحسن قد صنف في شيء من المقاييس كتيباً، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نُبْنَا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا"[34].

ومنها ما حمل الاسم دون المضمون بشكل عام، وهي بداية ظهور هذه التسمية كما في "أصول النحو" لأبي بكر بن السراج، فكان العنوان وما ذكر فيه "لا يتناسب مع المنهج الذي اصطنعه في معالجة مسائل النحو والتصريف ولا مع التقسيم لتلك المسائل في الأبواب المختلفة"[35]، ولذلك قال عنه ابن جني: "فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يُلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تُعلق عليه به" [36]؛ لأن الأصول التي عناها "ليس المقصود بها علم أصول النحو، ولكنها مجموعة من القوانين والقواعد الخاصة بالأصوات وبنية الكلمة وتركيب الجملة ودلالة الألفاظ وسواها. أما ما وجدناه في تضاعيف كتابه من استعمال القياس والعلة والتعليل والسماع والإجماع وغيرها، فإنما أتى لخدمة تلك الأصول التي بنى كتابه عليها"[37].

ومنها ما تناول جزئية محددة لم يخرج منها إلى أصل من الأصول النحوية العامة والخاصة، وذلك كما في "الإيضاح في علل النحو" لأبي القاسم الزجاجي، فقد حدد اتجاهه فيه بقوله:"وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول؛ لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرةٌ جدًّا، ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو، مستوعباً فيه

جميعها" [38]، ويعلق مازن المبارك – محقق الكتاب – على هذه الفقرة قائلاً:"ولقد رأينا أن من أغراض كتاب الإيضاح، الحديث عن العلة، ولهذا الحديث قيمته وشأنه ما دامت العلل من أبرز عوامل الجدل والنقاش قديماً وحديثاً"[39]، ونخلص مما تقدم أن ما ذكر كان بداية البناء والتأسيس لهذا العلم.

أما البداية الأصلية له وأول تمهيد لمن سار في درب هذا الفن ونهجه، فبلج نوره وأظهره فهو – بلا شك – أبو الفتح عثمان بن جني في مؤلفه "الخصائص"، فكان بعقليته الفذة الجامعة، أول من نسج خيوطه ووضع أصوله، ولم يسبقه إليه أحد من علماء المدرستين، بل هربوا منه؛ لعلوّ مكانته، ولعدم إلمامهم به، وتفرّق قواعده، فاستطاع ابن جني لملمة شتاته وإظهاره للوجود، على نظير سابق في الظهور، فتتبع خطى الفقهاء والمتكلمين وناهج منهجهم فيه، فيقول مبيناً ذلك:"وتَحِي إليّ بما خيطت عليه أقرابه وشواكله، وترينـي أن تعريد كل من الفريقين البصريين والكوفيين عنه، وتحاميهم طريق الإلمام به، والخوض في أدنى أوشاله وخُلُجه، فضلاً عن اقتحام غِماره ولُججه، إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شَعاعه، وبادئ تهاجر قوانينه وأوضاعه، وذلك أنا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه" [40]، فكان عمله هذا "فاتحة مرحلة جديدة يشيع فيها القول عن الصلة الوثيقة بين أصول النحو وأصول الفقه"[41]، كما أكد ابن جني بأن كتابه مختص بالأصول الأساسية لهذا العلم، فقال:"فإن هذا الكتاب ليس مبنياًعلى حديث وجوه الإعراب، وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بُدِئ؟ وإلام نحي"[42]، إلا أن عمل ابن جني نفسه لم يخل من شوائب، فقد حشد فيه ما كان حريًّا أن يبعد عنه، مما لا صلة له به[43].

ثم خلفه أبو البركات بن الأنباري، فقد خص هذا العلم برسالتين غاية في الإبداع، جمعتا في كتاب واحد، فكان هذا المؤلَّف هو بداية الاستواء، وأول مراحل النضج لهذا العلم وعلوِّ صيته، فقد جعل له حدّ وأظهره وخصه به، وكذلك لم ينكر

المناسبة بينه وبين أصول الفقه، فقال معلناً ذلك "وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما: علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد إلى غير ذلك على حدّ أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة مالايخفى؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم هذا أرباب المعرفة بهما"[44]، وهو يؤكد قوله هذا في مقدمة كتابه "الإغراب في جدل الإعراب" فيقول:"فإن جماعة من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب"الإنصاف في مسائل الخلاف "تلخيص كتاب في جدل الإعراب، معرًّى عن الإسهاب، مجردٍ عن الإطناب، ليكون أول ما صنِّف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب؛ ليسلكوا به عند المجادلة والمحاورة والمناظرة سبيل الحق والصواب، ويتأدبوا به عند المحاورة والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب، فأجبتهم على وفق طلبهم طلباً للثواب"[45].

فأوضح من خلال ما ذكره في كتابه الأول وما جاء في مقدمة كتابه الثاني مدى تأثره بالفقه وسيره على نهجه ومساره، فقد كان ذا ثقافة فقهية بشكل عام شافعية المذهب بشكل خاص، فتأثر بها وظهر تأثره فيما ألفه من كتب كما في "الإنصاف في مسائل الخلاف"و"الإغراب في جدل الإعراب"و"لمع الأدلة"و"أسرار العربية"، ثم خلفه جلال الدّين السيوطي الذي وجد قواعد وأساسات هذا العلم ظاهرة وقائمة، فما كان عليه إلا أن وضع اللمسات النهائية لهذا العلم، وذلك من خلال ما قام به من ترتيب وجمع وتهذيب لآراء السابقين، عليه وأضاف إليها بعضاً من آرائه، فبلغ هذا العلم المرحلة النهائية على يديه، ولكنه لم يتحصل على فضل السبق الذي أشار إليه في مقدمة كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو" حيث قال:"هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو، كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين

وتشتت في أثناء كتب المصنفين، فجمعه وترتيبه صنع مخترع، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع" (46).

فما ذكره في مقدمة كتابه هذا ليس صحيحاً؛ لأنه سُبق من قبل آخرين، أوجدوا هذا العلم وكتبوه وأظهروه، فكانوا مبدعين وسابقين عليه، فلهم فضل السبق الذي لا ينكره عليهم أحدٌ، ولعل ما التمسه محقق الاقتراح من عذرٍ للسيوطي فيما أثبته في مقدمته لكتابه يعد عذراً مقبولاً ويخرجه من دائرة اتهامه بعدم الأمانة العلمية، ونكران جهود العلماء المتقدمين عليه، حيث يقول:"ويمكن أن يجاب عن السيوطي... بأنه لم تسمح قريحة أحدٍ من العلماء بمثل إطلاعه على آراء السابقين عليه، واهتمامه بهذا الفن، فجمع آراء العلماء، ورتب أقوال النحويين وأضاف آراء من عنده، فهو على هذا لم ينسج على منواله ناسج، ولم يسبقه أحدٌ ألم بمصادر النحويين السابقين، واستخلص منها هذا الفن مثل ما فعل، فهو قد أتى بالقواعد المهمة" (47)، وأرى أن لكل واحد من هؤلاء العلماء دوراً أصيلاً في تأصيل بدايات هذا العلم، ووضع أصوله وقواعده، كما يقول عبابنة:"ومجمل القول أن لكل واحد من هؤلاء فضلاً يُحمد له، فابن جني هو أول من أقام أصول النحو على غرار أصول الفقه، وألف في ذلك كتاباً هو الخصائص، ولكنه لم يحصره في الحديث عن الأصول نفسها، بل استطرد إلى غيرها مما لا لزوم له؛ وجاء ابن الأنباري فكان عمله أكثر تحديداً وتنظيماً، وتلاهما السيوطي فتوسع فيما ذكراه وأضاف ما فاتهما أن يلاحظاه، فأصبح ذلك العلم على يديه تاماً ناضجاً"(48).

ونخلص مما تقدم أن الفقهاء ضمنوا كتبهم الكثير من أبواب النحو وذلك عند تناولهم بابي الطلاق والعتق، وبما أن علم أصول الفقه قد سبق أصول النحو فتأثر المتأخر بالمتقدم فاشتركا في جل المصطلحات الخاصة بهما، وقد أكّد طاهر حمودة بقوله:"والناظر في أصولهم يدرك مدى تأثرهم الشديد بأصول الفقه... برغم ما بين

العلمين من فروق... يوضح مدى هذا التأثر وترسم النحاة لخطى الأصوليين"[49]، وأثر فيه باشتغال الأصوليين ضمن مباحث نحوية متعلقة بالنحو العربي.

فكان أصول الفقه هو الأساس الذي اعتمد عليه النحاة في بناء أصولهم وإيصالها إلى ما وصلت إليه، وأوضح علي أبو المكارم العلاقة بين العلمين فقال:"لعل من أعظم المؤثرات في البحث النحوي حتى القرن الرابع الهجري هو علم أصول الفقه، ولقد استمر تأثير هذا العلم بعد ذلك في مجالات معينة في أصول التفكير النحوي، حتى إنه ليمكن القول بأنه ما من علم من العلوم الإسلامية ترك من الأثر في التراث النحوي ما تركه هذا العلم" [50] .

الخاتمة

الحمد الذي جعل لكل شيء انتهاء وأفرد لنفسه البقاء، وأصلي وأسلم على خاتم الرسل والأنبياء، وعلى آله وصحبه الأخلاء، أما بعد:

فقد وصلت من خلال ما كتب في هذه الورقات إلى الإجابة على السؤال الذي ذكر في المقدمة وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- إن منشأ العلوم جميعها جاء مسخراً لخدمة النص القرآني الشريف، من خلال التوضيح أو التبيين للمعاني اللغوية، أو التوضيح لما يترتب على النصوص من أحكام فقهية.
- إن الفقهاء تأثروا وأثروا في النحاة من خلال ما صدر عن جميعهم من مؤلفات شابه فيها كل فريق منهما الآخر.
- إن الفقهاء كانوا أسبق من الناحية الزمنية في تدوين الأصول الفقهية، وقد تأخر النحاة عنهم بزمن ليس بالقصير.
- إن الفقهاء كانت لهم الحظوة في تولي أعلى المناصب في الدولة، مما جعلهم ينعمون بالتقدير اجتماعياً وعلمياً، مع فقدها عند النحاة اللهم إلا تأديب أبناء الأمراء والوزراء.
- إن النحاة مع علمهم بمكانة القضاة – أي الفقهاء – لم يألوا جهداً في مناظراتهم، ومحاوراتهم من خلال الإفتاء قياس على الأحكام النحوية.

- إن الأصول النحوية وإن تأخر تدوينها إلا أنها كانت محفوظة عند أربابها معمول بها في الأحكام النحوية.
- إن مصطلح أصول النحو مرّ بمرحلتين زمن التأليف الأولى: عنوان بدون مضمون، الثانية: شملت الاثنين معا، مما جعل ظهوره قوياً نظراً لمروره بمراحل ساعدت في جعله أقرب إلى الكمال .
- التشابه شبه التام والتوافق بين مصطلحات العلمين.(وكذلك ظهور بعض الاتجاهات الفقهية من خلال الانتماءات المذهبية.)

هوامش

(1) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك، **فقه اللغة**، تحقيق: د. جمال طلبة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت،2001م، ص25.

(2) سورة الحجر، الآية (9).

(3) السيوطي، جلال الدّين عبدالرحمن، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق وتعليق:أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1976م، ص78.

(4) الزمخشري، أبو القاسم محمود، **المفصل، مع شرحه لابن يعيش**، عالم الكتب، بيروت (د. ت)8/1.

(5) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق:السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 2006م، ص76.

(6) سورة الأنعام، الآية (125).

(7) نحلة، محمود أحمد، **أصول النحو العربي**، دار العلوم العربية، بيروت، ط2، 1987م، ص9.

(8) الزبيدي، سعيد جاسم، **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، دار الشروق، الأردن، ط1، 1997م، ص13.

(9) المصدر نفسه ص13، وانظر د.صالح، محمد سالم، **أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري**، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006م، ص94؛ ود.ياقوت، أحمد سليمان، **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003م، ص156.

(10) حمودة، طاهر سليمان، **القياس في الدرس اللغوي بحث في المنهج**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،(د. ت) ص49.

(11) شعبان، خالد سعد، **أصول النحو عند ابن مالك**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006م، ص12.

(12) **القياس في الدرس اللغوي بحث في المنهج**، ص55 – 56.

(13) المصدر نفسه.

(14) الحموي، أبو عبد الله ياقوت، **معجم الأدباء**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م، 91/4.

(15) القفطي، أبو الحسن علي، **إنباه الرواة**، ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2004م، 18/4، وانظر ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، دار المعارف مصر، ط7، 1992م، ص96.

(16) نحلة، **أصول النحو العربي**، ص15– 17.

(17) الحموي، **معجم الأدباء**، 91/4، 92، الزجاجي، وينظر أبو القاسم عبدالرحمن، **مجالس العلماء**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1999م، ص196 رقم المجلس 121، وص259 رقم المجلس 152.

(18) الزجاجي، **مجالس العلماء**، ص191 رقم المجلس117، ابن الأنباري، أبوالبركات كمال الدّين، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: د.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985م، ص83، والقفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**19:20/4.

(19) الزبيدي، أبو بكر محمد، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1973م،ص75.

(20) الحموي، **معجم الأدباء**، 508/2.

(21) الأفغاني، سعيد ، **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1987م، ص105.

(22) حمودة، **القياس في الدرس اللغوي بحث في المنهج**، ص57.

(23) انظر التهانوي، محمد علي بن علي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1998م، 287/3.

(24) انظر المصدر نفسه، 189/4.

(25) انظر المصدر نفسه، 221/2.

(26) انظر المصدر نفسه، 280/4 . 284.

[27] انظر المصدر نفسه، 280/1.

[28] انظر المصدر نفسه، 114/1.

[29] انظر المصدر نفسه، 373/3.

[30] انظر المصدر نفسه، 388/1.

[31] أحمد، محمد خلف الله ، وأمين، محمد شوقي ، **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً1932م . 1962م**، مجموعة القرارات العلمية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1964م. حيث قرر الأخذ بما ذكره الشيخ محمد الخضر حسين من أدلة لتحديد الأحاديث التي يمكن الاستشهاد بها.

[32] انظر التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، 133/4.

[33] التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، 491/2 – 495، وانظر د. أنعم، عبد الملك عبد الوهاب، بحث بعنوان: **التفاعل بين النحو وأصوله والفقه**، مجلة الشريعة والقانون، العدد السادس والأربعون، 2011م، ص320 – 325 بتصرف.

[34] ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق:محمد النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952م، 2/1.

[35] ياقوت، محمود سليمان، **أصول النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص359.

[36] **الخصائص**، 2/1.

[37] ياقوت، **أصول النحو العربي**، ص359.

[38] الزجاجي، أبوالقاسم عبدالرحمن، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: د.مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط6، 1996م، ص38.

[39] المصدر السابق ص16.

[40] **الخصائص**، 2/1.

(41) صالح، محمد سالم ، **أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري**، ص95.

(42) **الخصائص**، 67/1.

(43) عبابنة، جعفر نايف، **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**، دار الفكر، عمّان، ط1، 1984م، ص40.

(44) ابن الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص76.

(45) ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدّين، **الإغراب في جدل الأعراب، لمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية 1957م، مقدمة الجدل ص35 – 36.

(46) السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص21.

(47) المصدر نفسه، ص10.

(48) **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**، ص40.

(49) **القياس في الدرس اللغوي بحث في المنهج**، ص57.

(50) أبو المكارم، علي، **تقويم الفكر النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م، ص248.

مصادر ومراجع البحث

القرآن الكريم : برواية الإمام قالون عن نافع المدني.

1. الأفغاني، سعيد : **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2،1987م.
2. ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدّين: **الإغراب في جدل الأعراب، لمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م، مقدمة الجدل.
3. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: د.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985م.
4. أنعم ،عبد الملك عبد الوهاب(دكتور): بحث بعنوان: **التفاعل بين النحو وأصوله والفقه**، مجلة الشريعة والقانون، العدد السادس والأربعون، 2011م.
5. التهانوي، محمد علي بن علي: **كشاف اصطلاحات الفنون**، وضع حواشيه: أحمد بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1998م.
6. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك: **فقه اللغة**، تحقيق: د. جمال طلبه، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001 م.
7. ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق:محمد النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952م.
8. حمودة، طاهر سليمان (دكتور): **القياس في الدرس اللغوي بحث في المنهج**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.(د. ت)
9. الحموي، أبو عبد الله ياقوت: **معجم الأدباء**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م.
10. الزبيدي، أبو بكر محمد: **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1973م.

11. الزبيدي، سعيد جاسم (دكتور): **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، دار الشروق، الأردن، ط1، 1997م.
12. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن: **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: د.مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط6، 1996م.
13. **مجالس العلماء**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1999م.
14. الزمخشري، أبو القاسم محمود: **المفصل، مع شرحه لابن يعيش**، عالم الكتب، بيروت.(د. ت)
15. السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن: **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق وتعليق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1976م.
16. شعبان، خالد سعد(أستاذ): **أصول النحو عند ابن مالك**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006م.
17. صالح، محمد سالم (دكتور): **أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري**، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006م.
18. ضيف، شوقي (دكتور): **المدارس النحوية**، دار المعارف مصر، ط7، 1992م.
19. عبابنة، جعفر نايف: **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**، دار الفكر، عمّان، ط1، 1984م.
20. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله: **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط1، 2006م.
21. القفطي، أبو الحسن علي: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2004م.

22. أحمد، محمد خلف الله، و أمين، محمد شوقي: **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً 1932م : 1962م**، مجموعة القرارات العلمية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1964م.

23. أبو المكارم، علي (دكتور): **تقويم الفكر النحوي**، دار غريب للطباعة والنسر والتوزيع، القاهرة، 2005م.

24. نحلة، محمود أحمد (دكتور):**أصول النحو العربي**، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 1987م.

25. ياقوت، أحمد سليمان (دكتور):**ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003م.

26. ياقوت، محمود سليمان (دكتور):**أصول النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.